فيها حوالى ٨٠ بالمئة من المنشآت الاقتصادية في البلاد[٢٤].

وقدّم الاسرائيليون تفسيراً آخر لنقض غالبية المهاجرين السوفيات الاستيطان في مدن التطوير في شمال فلسطين وجنوبها، يتمثّل في الازمة الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها مناطق التطوير. وسأل باحثان اسرائيليان بمرارة: «هل بوسع مدينة ديمونا، التي يعيش ١٥ بالمئة من سكانها في حالة بطالة، ان تستوعب مهاجرين جدداً ليضافوا الى هذه الاحصائية القديمة؟ وفي الحقيقة، فانه يوجد في ديمونا احتياطي كبير من البيوت الفارغة، ولكن هناك سبب لحقيقة كونها خالية من السكان». وخلص الباحثان الى واقع انه توجد في اسرائيل مستعمرات قليلة للغاية، تعتبر ركيزتها الطبيعية، والاقتصادية، مؤهلة لاستيعاب اضافات سكانية لها أبعادها الفعلية[٢٥].

كلفة الاستيعاب

تتداخل العوامل الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية في عملية استيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، بحيث يشكل العاملان، معاً، جوهر الأزمة المتمثلة في عجز اسرائيل عن استيعاب الهجرة اليهودية الحالية والمتوقعة من الاتحاد السوفياتي.

فقد تزامنت موجة الهجرة الحالية مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في اسرائيل، الامر الذي زاد في صعوبة تأمين الموارد الاقتصادية اللازمة لاستيعاب هذه الهجرة. ولتقدير حجم الاعتمادات المالية المطلوبة لاستيعاب المهاجرين الجدد، أشارت دراسة قدّمها بنك هابوعاليم، وتبيّن من خلالها «ان من بين ٩٠ ـ ١٠٠ ألف مهاجر سيصلون الى اسرائيل سنوياً، هناك ٥٥ ألف مهاجر ستكون أعمارهم مناسبة للعمل... وينبغي ايجاد ستين ألف فرصة عمل سنوياً، لكي تمنع ارتفاع المعدل الحالي للبطالة في اسرائيل والبالغ تسعة بالمئة. وهذا يحتاج الى استثمار مبلغ سبعة مليارات شيكل (حوالى ٣,٥ مليارات دولار) مع اضافة ٥,٥ مليارات شيكل جديد ثمناً للأثاث والاجهزة الجديدة»[٢٦].

ومن أصل المبالغ الضخمة هذه، لم تتمكن اسرائيل من رصد أكثر من ٩٠٠ مليون دولار لانفاقها على مختلف مجالات الاستيعاب، بينما تعهّد الصندوق التأسيسي، الذي يعمل في كل العالم باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وكندا، جمع مبلغ ١٥٠ مليون دولار؛ أمّا الجباية اليهودية الموحّدة، التي تعمل في الولايات المتحدة الاميركية، فقد تعهّدت جمع مبلغ ٣٥٠ مليون دولار، وذلك خلال السنوات الثلاث المقبلة[٢٧]. وقد تعهّدت الولايات المتحدة الاميركية بتقديم قرض طويل الأجل الى اسرائيل بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، للمساهمة في عملية استيعاب المهاجرين من اليهود السوفيات.

ويستهلك بند الاسكان والتشغيل غالبية المبالغ المرصودة لعملية الاستيعاب. ففي مجال الاسكان، أشارت تقديرات ادارة العقارات في اسرائيل الى انه ستكون هناك حاجة، خلال السنوات الخمس المقبلة، الى بناء ٢٥٠ ألف وحدة سكنية. وقد خصصت وزارة الزراعة الاسرائيلية لصالح وزارة الاسكان عقارات لبناء حوالى ٥٧ ألف وحدة سكنية خلال العام المالي المقبل، اعتباراً من نيسان (ابريل) ١٩٩٠، وذلك لصالح المهاجرين الجدد والازواج الشباب[٢٨]. وبالاضافة الى التكاليف المالية الباهظة التي يتطلبها انجاز هذا العمل الضخم، فان جهات اسرائيلية أشارت الى استحالة تنفيذه بسبب عدم توفّر الأيدي العاملة اللازمة لذلك، وخاصة